الواقع اللبناني ومتطلبات تحسين المناخ الاقتصادي

لا شك في ان الاقتصاد العالمي قد مر في العقود الاخيرة بتغييرات هيكلية كبيرة، واصبحت الاسواق الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الاموال مترابطة على نحو متزايد. وهذا الاتجاه المتنامي نحو العولمة قد ادى الى تغيير جذري في الاقتصاد العالمي. فقد اصبحت اسواق التجارة ورؤوس الاموال اقل تقييدا، وباتت استراتيجيات الشركات بشأن الانتاج والتوزيع توضع حاليا من منظور دولي، فيما عزز التقدم التقني التدوال التجاري بالسلع والخدمات وعزز قابلية انتقال رؤوس الاموال. كما اخذت ترتيبات التعاون التجارية والاقتصادية الاقليمية تتكاثر حول العالم بحيث نشهد قيام تكتلات اقتصادية عالمية. كما تطور الاتحاد الاوروبي الذي بدأ يمد يد التعاون الى بقية بلدان حوض المتوسط. لقد اصبحت العولمة حقيقة واقعة وامراً محتوماً، اذ نجد ان غالبية دول العالم قد انطوت تحت مظلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما يتزايد كل يوم عدد الدول التي تنضم الى منظمة التجارة العالمية.

لبنان كما غيره من دول العالم عموماً لا يستطيع ان يبقى بمنأى عن هذه التطورات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد او عدم المشاركة في عملية العولمة الشاملة، لان ذلك من شأنه ان يساهم في تهميش اقتصاده وعدم قدرته على الاستفادة من تطورات العولمة الايجابية. اذ ان التجارب العالمية تشير الى ايجابيات عديدة لعملية العولمة وهي تتمثل في استقطاب المزيد من التدفقات الرأسمالية الخارجية والاستفادة من توسع التجارة العالمية، حيث تتيح هذه التدفقات المالية فرصاً اضافية لتحديث بنيته الهيكلية ورفع انتاجيته العامة وزيادة استثماراته وتوفير فرص عمل جديدة ورفع معدلات نمو اقتصاده. وعلى نحو مماثل، فان النمو في التجارة العالمية يوفر للبنان فرصا جديدة للتصدير، كما يحسن من معدلات نمو القطاعات التصديرية والانتاجية وبالتالي معدلات نمو الاقتصاد الوطني.

لكن في الوقت ذاته يتعين على لبنان ان يدرك ان عصر العولمة قد اوجد فرصاً كثيرة للنمو، ولكنه بالمقابل اوجد مخاطر جديدة لا يمكن التغلب عليها الا بالاحاطة والادراك والاستعداد الجيد، ولعل ما مرت به دول جنوب شرق اسيا واميركا اللاتينية ودول اخرى حول العالم من ازمات قاسية تشكل المثل الاحداث للمخاطر التي توافق العولمة والانفتاح الاقتصادي غير المنضبط والمدروس على العالم.

لقد انتهز لبنان خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من التحركات في اطار السير في ركب الانفتاح الاقتصادي العالمي. فعمدت الحكومات السابقة الى ابرام اتفاقيات مع بلدان صديقة وشقيقة، اتفاقيات تجارية واقتصادية، من اجل تشجيع التبادل التجاري والاستثماري. كما انضم لبنان الى برنامج اقامة منطقة عربية للتجارة الحرة في اطار اهتماماته بالاندماج الاقتصادي الاقليمي. ووجدناه ايضا ينضم الى منظمة التجارة العالمية بصفة عضو مراقب في المرحلة الحالية. كما انه يجري مفاوضات شراكة اقتصادية مع الاتحاد الاوروبي. ثم هناك التواجد في اسواق المال الدولية الذي اعاره لبنان اهتماما بالغا خلال السنوات الاخيرة ولا يزال، حيث قامت الحكومة وكذلك المصارف وشركات اقتصادية اخرى بطرح اصدارات مالية في الاسواق الدولية وبمعدلات اكتتاب فائضة. فعزز لبنان بذلك من تواجده على خارطة الاقتصاد والمال العالمية سيما وانه ينظر الى لبنان اليوم من قبل المجتمع الاقتصادي العالمي على انه بوابة للعبور الى منطقة الشرق الاوسط والمشرق العربي.

وعلى الرغم من هذه المواكبة اللبنانية لعملية العولمة، لم يستطع الاقتصاد اللبناني التكامل حتى الآن مع الاقتصاد العالمي وسوقه المالية بالشكل المرجو كما هو الحال في عدد من الاسواق الناشئة التي تستقطب مقادير كبيرة من الاستثمارات المالية الدولية. هذا على

الرغم من اعتناق لبنان كل مظاهر النظام الاقتصادي الحر والتشريعات الاستثمارية والضريبية الملائمة وفلسفة اقتصاد السوق وغيرها من العناصر الاقتصادية والمالية والتشريعية الجاذبة للاستثمار الدولي.

ولعل خير مؤشر على عدم استفادة لبنان بالشكل المناسب من تطورات العولمة المالية والاقتصادية العالمية ان البلد لم يستفد من الارتفاع الكبير في الرساميل الخاصة المتجهة الى بلدان العالم الناشئ بصفة اساسية، سواء اتخذت هذه الرساميل شكل استثمارات اجنبية مباشرة او شكل تمويلات من اسواق رأس المال الدولية. هذا على الرغم من ان الحكومة اللبنانية قد بذلت جهودا اضافية عن طريق تحسين مناخ الاستثمار العام، حيث عمدت الى تخفيض معدلات الضرائب وتوحيدها، وتحديث البنية التحتية التشريعية المالية والمصرفية، وطرح بعض مشروعات البنية الاساسية بصيغ تمويلية متطور تمثل B.O.T وغيرها.

ومنذ مطلع العام الماضي، تتوجه الانظار الى ما ستسفر عنه الجهود الحالية في لبنان من اعادة وضع الاقتصاد الوطني على سكة النمو والازدهار والسير بدرجة اكبر في ركب الانفتاح الاقتصادي العالمي، خاصة وان العالم كله بات يقترب من دخول القرن الحادي والعشرين الذي تشير اتجاهات المرحلة الراهنة الى انه سيكون بحق عصر الانفتاح الاقتصادي الدولي والتسابق بين دول العالم على الاستفادة من تطورات العولمة والتحرر التجاري والاقتصادي والانفتاح المالي والاندماج في السوق الدولية.

في الواقع ان معالجة الوضع الاقتصادي- المالي- الاجتماعي العام في لبنان لم يثمر حتى الساعة عن النتائج المرجوة. فحالة الركود الاقتصادي كبير، يصاحبه تفاقم في الاوضاع المعيشية والاجتماعية للمواطنين، مع عدم استعادة درجات كبيرة من الانضباطية الى المالية العامة للدولة، وقد بلغت نسبة الدين الى الناتج ١٤٠٪ وعجز كبير في الميزان التجاري، وتراجع في حركة تدفق الرساميل والاستثمارات الاجنبية الي الاقتصاد الوطني. بحيث تراجعت حركة الرساميل الوافرة بنسبة ٣ في المئة سنة ١٩٩٩ وبنسبة ١٢ في المئة خلال العام الحالي.

بالرغم من ان معالجات الوضع الاقتصادي مستمرة للخروج من الازمة الاقتصادية، فالاقتصاد اللبناني لا يزال يعاني حاليا من مجموعة من الاختلافات الداخلية. فهناك ملفات عديدة عالقة كمشكلة مؤسسة الكهرباء والوضع الاقتصادي والمعيشي وتراجع معظم مؤشرات القطاعات المنتجة خلال السنة الحالية بالمقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية، فتراجع الطلب الاجمالي يعكسه تراجع الاستهلاك المحلي الذي يعكس بدوره حركة الاستيراد التي سجلت تراجعاً بنسبة ٥٪ خلال الفصل الاول من السنة الحالية مع توقع استمرار الدين العام في الارتفاع الى حين اطلاق عملية الخصخصة.

واليوم في ظل حالة العولمة التي يعيشها العالم وحالة التسوية او السلام في المنطقة. فالوضع الداخلي لم تجر عملية ترتيبه بالشكل المناسب حتى الان لكي نضمن الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الاقليمي وعملية السلام. وقيام مناخ اقتصادي واستثماري مناسب لمتطلبات الالفية القادمة.

ان الدخول الى القرن الحادي والعشرين بثقة ونجاح، باقتصاد وطني ذي معدلات نمو قوية ومناخ استثماري جذاب ومنافس وبنية منفتحة على التحولات والتطورات الدولية لا سيما العولمة، يتطلب التوقف عند ما شهده مسرح التنمية خلال العقود الماضية، لا سيما خلال عقد التسعينات، من تبدلات جذرية بتحدياتها المتشعبة، وتحليل الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها

من الماضي من اجل بناء قواعد وهيكليات جديدة في لبنان تكون اساسا لسياسة التنمية في الالفية القادمة.

فلبنان ينعم بكل مقومات النظام الاقتصادي الحر، وباستقرار نقدي ملائم، وبسياسات استثمارية جذابة، وبتسهيلات متميزة لجهة الدخول الاجنبي الى السوق المحلية، وباتفاقات دولية واقليمية في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار، وامكانات نمو اقتصادي واعدة، وبنية اساسية وتكنولوجية هي في طور التطور والتقدم وبتوافر مهارات بشرية وادارية رائدة وعناصر مناخ استثماري منافس ملائمة وبمكانة وصورة هامة في الوسط الاقتصادي الدولي لكن لبنان في الناحية الاخرى بحاجة الى بناء بعض الامكانات والقدرات التي تعزز تنافسيته الاقتصادية والاستثمارية والمالية واهمها:

– الشروع في عملية خصخصة واسعة، تكون مدروسة ومنضبطة وتستهدف اعادة هيكلة القطاع العام وتقليص دوره الاقتصادي وجعل القطاع الخاص في مقعد القيادة ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني وانتاجيته العامة.

–بناء سوق مالية نشطة ومتطورة، بحيث يتم بناء الاطار التشريعي والمؤسساتي والادواتي والتشغيلي المناسب لمتطلبات التفوق والتنافس، بما يضمن للبلد مكانته القيادية ضمن نادي الاسواق الناشئة.

–مراعاة عملية الاستقرار التشريعي لا سيما في الجانب الضريبي او التسوية الضريبية التي تستأثر باهتمام الهيئات الاقتصادية، بحيث ان اقرار المشروع المطروح يؤمن مردودا جيداً للخزينة مع استعداد القطاع الخاص بالالتزام به. فالتغيير بالتشريعات الضريبية بشكل

لبنان وتحسين المناخ الاقتصادي

دوري يثير القلق في نفوس المستثمرين ويقلل من ثقتهم بالاقتصاد الوطني.

– العمل على ترسيخ مقومات الاستقرار العام في الاقتصاد الوطني، على المستويين المايكرو– اقتصادي والميكرو اقتصادي وتأسيس هذا الاستقرار بكل جوانبه على اساس اعتبارات السوق والتوازن فيه.

–الاسراع في عملية انجاز تحديث وعصرنة البنية الاساسية التي تشكل العنصر الاساسي لبناء اقتصاد وطني سليم وقوي ومنافس على العالم الخارجي بكل كفاءة وفعالية.

– العمل علي تحقيق التوازن في المالية للدولة ليس عبر اللجوء المتنامي الى الضرائب والرسوم العامة فقط. وانما عبر ضبط الانفاق، ووقف الهدر في الاموال العامة، وتفعيل عمليات التحقق والجباية بالشكل المطلوب ووضع سقوف سنوية لمعدلات نمو الانفاق والعجز والمديونية. كما لا بد من اعادة النظر في مجمل النظام الضريبي الجمركي ليتماشى ومتطلبات منظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة مع اوروبا.

–السعي بشكل حثيث وفعال لتحريك المساعدات العربية والدولية المقررة للبنان، والعمل على وضع برنامج زمني لحصول لبنان على هذه المساعدات المالية التي تشكل عنصرا اساسيا في تمويل عمليات اعادة الاعمار والانماء الراهنة.

– الاستمرار في سياسة الاندماج الاقليمي، اي الاندماج ضمن المنظومة الاقتصادية العربية، وتعزيز لبنان لقدراته التنافسية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم هناك اهمية وضرورة مواصلة لبنان سياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر الانضمام الي المنظمات الاقتصادية الدولية الجديدة وتثبيت موطئ قدم له في داخلها وايضا التوقيع على اتفاقات التعاون والشراكة الثنائية والمتعددة الاطراف مع الدول ذات الدور الاستراتيجي على الساحة العالمية لمواجهة عصر جديد تحدياته كبيرة ومتنوعة وسبل المواجهة لا تكون الا على اساس اقتصادي ومالي وتجاري واستثماري بحت. ■

علي بدران
خبير ومدير مصرفي
عضو نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان